الضفة والقطاع أخذ الحيز الاهم من خطة عمل الجيش الاسرائيلي. فقد أعلن نائب رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال اهود براك، «ان الافتراضات الاساسية لخطة العمل انه، في العام ١٩٨٨، سيكون على الجيش الاسرائيلي الاستمرار في الاحتفاظ بعدد كبير من القوات في المناطق [المحتلة]، وأن الجيش الاسرائيلي سيستمر في تطوير أساليب عمل الجنود في المناطق»[٤٥].

وهكذا، أصبحت مهمة الجيش الاسرائيلي، هي ممارسة الاحتلال اليومي، ليس للمناطق المحتلة فحسب، بل، وبالدرجة الاولى، للسكان أنفسهم. «فبعد عشرين سنة من احتلال الضفة والقطاع، اكتشف الاسرائيليون أنهم، في حرب العام ١٩٦٧، نجحوا في احتلال الارض، ولكنهم لم ينجحوا في احتلال الانسان الفلسطيني»[٤٦]. ولهذا، فان التمركز الكثيف في المناطق المحتلة انما يجسّد الرغبة الاسرائيلية في احتلال السكان، استكمالاً للمهمة التي بدأت في العام ١٩٦٧ ولم تنته بعد.

لقد سقطت، بفعل الانتفاضة الفلسطينية، مرحلة الاسترخاء العسكري الاسرائيلي، في الضفة والقطاع؛ وسقطت معها السياسة الامنية التي بلورها، عقب حرب حزيران (يونيو)، مباشرة، وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق، موشي دايان، والتي تقوم على التمييز بين الفدائيين المعنيين بمواصلة الصراع ضد اسرائيل، وبين غالبية السكان في الضفة والقطاع، المعنيين بمواصلة حياتهم العادية. لقد صاغ دايان تكتيكه الامني وفق مقولة «انتشال السمك من الماء»، المستمدة من مبدأ «ماوتسي تونغ» حول العلاقة العضوية بين رجال العصابات وبين الجماهير، والتي تشبه علاقة السمك بالماء. فالفدائيون لا يستطيعون التحرك بحرية، والتغلب على القوة الاجنبية، الاقوى منهم، الّا بمساعدة السكان لهم.

وقد حدد دايان، وشلومو غازيت، وسائر رؤساء الادارة المدنية بعدهما، «ان هدفنا هو انتشال السمك من الماء. فلن نضرب الّا [الفدائيين]، وسنسمح للسكان بممارسة حياة عادية، بل سوف نقوم بتحسين مستوى معيشتهم، حتى لا تكون لهم مصلحة في مدّ يد العون لمقاتلي حرب العصابات. وقد شكلت هذه النظرية قاعدة لمبدأ العقاب المحوري [الفردي] تمييزاً له عن العقاب الجماعي»[٤٧]. وتطبيقاً للمبدأ هذا، فقد تمّ تشديد العقوبة، ليس ضد الفدائيين الفلسطينيين فحسب، بل ضد كل من يبدي أي شكل من أشكال الارتباط، أو التعاون، معهم، حتى لو لم يقدم على ممارسة النشاط الفدائي. لقد أمر دايان بنسف مئات البيوت، وسجن الالوف من الفلسطينيين بتهم لا تتجاوز تقديم وجبة طعام، أوشربة ماء، الى أحد الفدائيين، أو عدم الابلاغ الى السلطات الاسرائيلية معلومات تتصل بالنشاط الفدائي، وذلك في الوقت الذي كان دايان يتبجّح بأن «الفدائيين لم يستطيعوا تحقيق أهدافهم، لأن القرويين لم يتجاوبوا معهم»[٤٨]. ولأن اسلوب العقاب المحوري حقق فعالية عالية، من حيث ارهاب المدنيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع والحد من تعاونهم مع رجال المقاومة، فقد اعتمد كأسلوب عام ودائم، للتعامل مع سكان المناطق المحتلة.

ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، بعمقها وشمولها الشعبي، فان اسلوب العقاب المحوري لم يعد مجدياً. كتب يورام ابيري: «ان قلق القيادة الاسرائيلية يرجع الى حقيقة انه في هذه المرحلة تغلّبت النظرية الثورية على التكتيك المضاد الذي يتبعه الجيش الاسرائيلي منذ صيف العام ١٩٦٧... فقد نجح مديرو الحرب الثورية في المناطق [المحتلة]، منذ كانون الاول (ديسمبر)، في الغاء التمييز بين المحاربين وبين السكان، بين السمك وبين الماء»[٤٩]. فالجماهير الفلسطينية منخرطة، بكاملها، في النضال ضد الاحتلال. وازاء هذا الوضع، فقد «تخلى الجيش الاسرائيلي عن منهجه الاساسي